جامعة باجي مختار ـ عنابة

كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير

قسم الجذع المشترك السنة الأولى ل.م.د

المحاضـــــرة التـــــاسعة

تحليـــــل التوزيعII
تحليل السوق

من إعداد:

د. عبــد الله مولـــــــة

تحرير:

أ. عبد الغاني بـــاحمـد

2015/2014

المادة: مدخـل إلى علـم الإقتصـاد
الوحدة: وحدة التعليم الأساسية 1
المعامل: 2
الرصيد: 5

المحاضرة الأولى: تحليـــــل التوزيعII ـ تحليل السوق

الهـدف البيداغـوجي: بعد عرضنا السابق للمفاهيم العامة للتوزيع، نخوض الآن، في صلب عملية التحليل. إنطلاقا، من الميدان الذي يتحقق فيه هذا التوزيع. أي السوق. و غايتنا الأخيرة، هي إدراك و دراسة القوانين التي تتحكم في توزيع الإنتاج أو، على الأقل تفسير العلاقات القائمة في إطار هذا النشاط.

عنـاصر المحـاضرة:

مقـدمـة

1ـ عناصر السوق: الطلب و العرض، و مرونتهما؛

2ـ قوانين السوق: قانون الطلب، " قانون العرض "، و إستثناءاتهما؛

3ـ وظائف السوق؛

4ـ أشكال السوق؛

5ـ المراجع و الهوامش.

تحليل التوزيعII

تحليـــل الســـــــوق

1 - عناصر السوق: الطلب و العرض، و مرونتهما: [1]

- الطلب في سوق ما ، هو كمية المنتوج أو الخدمة التي يكون المستهلكون مستعدين لشرائها عند سعر معين. و هذه الكمية هي – على مدى فترة محددة من الزمن – دالة في، أو تتوقف على، سعر المنتوج، و الدخل الفردي للمستهلك، و أذواقه، و أسعار السلع الأخرى. و نفرق بين **طلب الفرد** الذي يتوقف على العوامل المذكورة و **الطلب السوقي** (لمجموع الأفراد) و يتوقف على العوامل المذكورة مضافا إليها عدد المشتركين.
- العرض في سوق ما، كمية السلعة أو الخدمة التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها عند سعر معين. و هذه الكمية هي – على مدى فترة محددة من الزمن – دالة في، أو تتوقف على سعر السلعة و تكلفة الإنتاج التي يتحملها المنتج و من يؤثر فيها (التكنولوجيا، عرض المدخلات ..) و نفرق بين عرض المنتج الواحد الذي يتوقف على العوامل المذكورة و، **العرض السوقي** (الإجمالي) الذي يتوقف على العوامل المذكورة مضافا إليها عدد المنتجين.
- المرونة هي العلاقة أو النسبة، بين التغير النسبي في المتغير التابع و، التغير النسبي في المتغير المستقل. المتغير التابع يمثل الكمية المطلوبة أو المعروضة. أما المتغير المستقل فيمثل إما السعر (المرونة السعرية) أو الدخل (المرونة – الدخل) أو السعر (أسعار) سلعة (سلع) أخرى (المرونة المتقاطعة). و تقاس درجة المرونة بحساب معامل المرونة. و تأخذ منحنيات الطلب و العرض أشكالا مختلفة تعبر عن درجة مرونتهما: مرونة أو لا مرونة، مرونة مطلقة أو غير مطلقة، مرونة ثابتة ...
- تتحدد المرونة (السعرية) بعوامل أساسية: بالنسبة للطلب.

هذه العوامل هي : مدى وجود بدائل للسلعة، أهمية السلعة في ميزانية المشتري، مدى إستعمال السلعة (عدد الإستعمالات)، الزمن (فترة التكيف). أما بالنسبة للمرونة السعرية للعرض فتتحدد أساسا بعامل الزمن .. [2].

2- قوانين السوق: قانون الطلب، " قانون العرض "، و إستثناءاتهما:

- عند إفتراض دالة طلب تتضمن ثبات كل العوامل المحددة لها **ماعدا السعر** ، نلاحظ أنه كلما إنخفض سعر السلعة كلما إزدادت الكمية التي يطلبها الفرد من هذه السلعة. أي، هناك علاقة **عكسية** بين السعر و الكمية يعبر عنها الميل السالب لمنحنى الطلب. و نسمي هذه العلاقة، المؤكدة في الواقع مراراً، **قانون الطلب سالب الميل** . تبطل هذه العلاقة في حالات إستثنائية نادرة مثل: حالة بعض السلع الضرورية (الحالة التي أوردها قيفن)،طلب السلع بغرض التباهي (الحالة التي أوردها فيبلن)، حالة توقع إنخفاض أكبر في السعر .. [3].
- عند إفتراض دالة عرض، تتضمن ثبات كل العوامل المحددة لها **ماعدا السعر** ، نلاحظ أنه كلما إنخفض سعر السلعة كلما إنخفضت الكمية التي يعرضها المنتج من هذه السلعة. أي هناك علاقة **طردية** بين السعر و الكمية يعبر عنها الميل الموجب لمنحنى العرض. لكن، على خلاف الطلب، لا يصح أن نسمي هذه العلاقة قانونا لعدم إمكانية التعميم و، وجود إستثناءات كثيرة [4] .

3- وظائف السوق :

- بالنظر إلى السوق كآلية إقتصادية أي يقوم على منطق قوانين محددة (قانون العرض و الطلب..) فإن السوق هو **مصدر إعلام** للأعوان الإقتصاديين لإتخاذ قراراتهم بشأن تخصيص الموارد، من خلال منظومة **الغمازات** التي " يوقدها " : الأسعار، الكميات المعروضة و المطلوبة، فرص الإستثمار، عدد الأعوان ..
- بالنظر إلى السوق **كمؤسسة** إجتماعية، فهو **منظم** للعلاقات و الأدوارالتي يقوم و يضطلع بها الأفراد و، حاكم بينهم إستناداً على منطق قوانين السوق و ما يرتبط بها من منظومات و سلم للقيم..

4- أشكال السوق: مقاييس التصنيف، أنواع الأسواق:

- **من جهة**، نصنف الأسواق حسب نوع التبادل و المداولة التي تجري فيها، و بهذا الصدد، نميز بين: سوق السلع و الخدمات و سوق الأموال، سوق العمل و سوق وسائل الإنتاج ...
- **من جهة ثانية** ، نصنف الأسواق في الزمان و المكان اللذين يتم فيهما تبادل ما: سوق عالمي و سوق وطني أو جهوي أو محلي،
- **من جهة ثالثة**: نصنف الأسواق حسب طبيعة المنتوج. و بهذا الصدد، نميز بين سوق المنتوجات الطبيعية و سوق المنتوجات الإصطناعية .. [5] .
- أخيرا و ليس آخرا، نصنف الأسواق حسب آلية سير كل منها. إستنادا على مجموعة من المقاييس: عدد الأعوان، طبيعة سلوك الأعوان، القدرة على التكيف، تجانس المنتوج. [6] و بهذا الصدد، تتناول النظرية الإقتصادية (الوحدية) أشكال السوق التالية:

- **المنافسة الكاملة:** عدد كبير جدا ، تجانس المنتوج ، مرونة تامة للطلب ، المؤسسة قابلة للسعر ...

- **الإحتكار التام:** منتج واحد ، مرونة كبيرة للطلب لكن ليس بصفة مطلقة ...

- **المنافسة الإحتكارية:** عدد كبير، المنتوج غير متجانس، سلوك مزدوج (منافسة و إحتكار) ...

- **الإحتكار المتعدد:** حالة عارضين فقط: سلوك هيمنة الطرفين أو إعتماد متبادل أو هيمنة أحادية الجانب. حالة أكثر من عارضين: توافق و تشاور أو صراع و هيمنة.

المراجع و الهوامش :

1 - لتغطية أكبر في الموضوع نحيل الطالب إلى مراجع أساسية في نظرية إقتصاديات الوحدة أو التحليل الجزئي :

2 - أنظر كل من : - دونالدس . واتسن / ماري أ . هولمان : نظرية السعر و إستخداماتها ج1 مرجع سابق ص 76 إلى ص 78 .

- دومنيك سلفاتور : نظرية إقتصاديات الوحدة .. مرجع سابق ص 67 ، 68 .

3- دونالدس / ماري هولمان : نظرية السعر .. ص 48 ، ص 48

4-encyclopedie Economique .. opcite p 657 à 660

5- Alain samuelson : les grands courants de la ponsée ..opcité pp. 211 , 210

6- A page : economie politique